

الشروط والأحكام

المقدمة

مرحبًا بكم في موقع الشركة الخليجية العامة للتأمين التعاوني. يُعد دخولك إلى هذا الموقع أو استخدامك لأي من الخدمات أو المنتجات المقدمة من خلاله موافقة منك على الالتزام الكامل بهذه الشروط والأحكام. تهدف هذه الشروط إلى توضيح حقوقك والتزاماتك عند استخدام الموقع أو التعامل مع خدمات التأمين الإلكترونية.

سياسة استخدام الموقع

- يقتصر استخدام هذا الموقع على الأغراض المشروعة والمتوافقة مع القوانين والأنظمة المعمول بها في المملكة العربية السعودية.
- يلتزم المستخدم بعدم إساءة استخدام الموقع أو محاولة اختراقه أو الوصول إلى بيانات غير مصرح بها.
- يكون المستخدم مسؤول عن الحفاظ على سرية حسابه وكلمة المرور الخاصة بك، وعن تقييد الوصول إلى جهاز الحاسب الآلي أو أي وسيلة أخرى تُستخدم للوصول إلى حساب.
- يتحمل المستخدم المسؤولية الكاملة عن جميع الأنشطة التي تتم من خلال حسابه أو باستخدام كلمة المرور الخاصة به.
- تحتفظ الشركة الخليجية العامة للتأمين التعاوني بالحق في تعليق أو إنهاء وصول أي مستخدم للموقع في حال مخالفة الشروط أو إساءة الاستخدام.

توفر الموقع والخدمات الإلكترونية

- تسعى الشركة الخليجية العامة للتأمين التعاوني إلى ضمان إتاحة الموقع وتشغيله على مدار الساعة وتقديم الخدمات بأعلى جودة ممكنة.
- ومع ذلك، لا تتحمل الشركة الخليجية العامة للتأمين التعاوني مسؤولية أي خسارة أو ضرر ناشئ في حال تعطل الموقع أو توقفه مؤقتًا لأي سبب تقني أو طارئ خارج عن إرادتها.
- تحتفظ الشركة الخليجية العامة للتأمين التعاوني بحقها في تعديل أو تحديث أو إيقاف أي من الخدمات الإلكترونية في أي وقت ودون إشعار مسبق.

مسؤولية دقة المعلومات المقدمة من الشركة الخليجية العامة للتأمين التعاوني.

يتم تقديم المعلومات الواردة في هذا الموقع لأغراض إعلامية، وتبذل الشركة الخليجية العامة للتأمين التعاوني أقصى الجهود المعقولة لضمان دقتها في وقت النشر. ومع ذلك، قد تحدث أخطاء أو سهو في المعلومات، لذلك يُنصح المستخدم دائمًا بالتحقق من صحة أي بيانات تتعلق بالمنتجات أو الخدمات قبل اتخاذ أي قرار بالشراء. تُقدم المعلومات "كما هي"، ولا تتحمل الشركة أي مسؤولية عن أي أضرار قد تنتج عن الاعتماد عليها.

مسؤولية دقة المعلومات المقدمة من العميل

- يتحمل العميل كامل المسؤولية عن صحة ودقة واكتمال البيانات والمعلومات التي يقدمها عند التسجيل أو شراء الوثيقة أو تقديم المطالبات.
- تعتبر الشركة الخليجية العامة للتأمين التعاوني أن جميع المعلومات المدخلة صحيحة وتعتمد عليها في إصدار الوثائق أو دراسة الطلبات.
- في حال تبين وجود بيانات غير صحيحة أو مضللة، تحتفظ الشركة بالحق في إلغاء الوثيقة أو رفض المطالبة أو تعديل التغطية وفقاً للأنظمة والسياسات المعمول بها.
- كما لا تتحمل الشركة الخليجية العامة للتأمين التعاوني أي مسؤولية عن الأضرار أو الخسائر الناتجة عن إدخال معلومات غير دقيقة من قبل العميل.

الخدمات التأمينية الإلكترونية

- تخضع جميع خدمات التأمين لشروط وأحكام وثيقة التأمين الخاصة بكل نوع تأمين.
- يحق للشركة تعديل أو تحديث الأسعار، التغطيات، والمزايا التأمينية في أي وقت وفقاً لسياساتها الداخلية.
- شراء وثيقة التأمين عبر الموقع لا يُعد ساري المفعول إلا بعد سداد القسط واستلام العميل تأكيداً رسمياً من الشركة.

المطالبات

- يجب على العميل تقديم المطالبة وفق الإجراءات المحددة في وثيقة التأمين وفي المواعيد المحددة.
- يحق للشركة الخليجية العامة للتأمين التعاوني طلب المستندات والبيانات اللازمة لدراسة المطالبة.

الدفع الإلكتروني

- يوفر الموقع وسائل دفع إلكترونية آمنة ومعتمدة.
- يتحمل العميل مسؤولية صحة بيانات الدفع، ولا تتحمل الشركة الخليجية العامة للتأمين التعاوني أي مسؤولية عن أخطاء ناتجة عن إدخال معلومات غير صحيحة أو استخدام غير مصرح به لبطاقة الدفع.
- تحتفظ الشركة الخليجية العامة للتأمين التعاوني بحق رفض أو إلغاء أي عملية دفع تُشتبه بأنها احتيالية أو مخالفة للقوانين.

حماية البيانات والخصوصية

- تلتزم الشركة الخليجية العامة للتأمين التعاوني بحماية خصوصية بيانات عملائها وفقاً لأحكام نظام حماية البيانات الشخصية في المملكة العربية السعودية.
- يمكن الاطلاع على تفاصيل ذلك في سياسة الخصوصية المنشورة على الموقع.

حقوق الملكية الفكرية

جميع محتويات هذا الموقع، بما في ذلك النصوص، الشعارات، التصميم، الصور، والبرمجيات، هي ملك لشركة الخليجية العامة للتأمين التعاوني ومحمية بموجب أنظمة العلامات التجارية.

التعديلات على الشروط

- تحتفظ الشركة الخليجية العامة للتأمين التعاوني بحقها في تعديل أو تحديث هذه الشروط والأحكام في أي وقت دون إشعار مسبق.
- تُصبح التعديلات سارية فور نشرها على الموقع، ويُعد استمرار استخدامك للموقع موافقة ضمنية منك على الشروط المعدلة.

القانون والاختصاص القضائي

تخضع هذه الشروط والأحكام لأنظمة المملكة العربية السعودية ولوائح هيئة التأمين. وتختص الجهات القضائية داخل المملكة بالنظر في أي نزاع ينشأ عنها.

